



معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2020/2019

وقائع الحلقة الثالثة

عرض تقرير

توقعات البيئة العالمية السادسة (2019) الصادر عن الأمم المتحدة للبيئة

The Global Environment Outlook 6

المنسق العام

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المتحدث

د. زينب نبيل الصادي

مركز التخطيط والتنمية البيئية

تتناول الحلقة عرضاً لتقرير توقعات البيئة العالمية السادس (2019) الصادر عن الأمم المتحدة للبيئة والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تتناول تقارير توقعات البيئة العالمية The Global Environment Outlook التقييم البيئي الرئيسي على المستوى العالمي والذي تم إقراره من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتناول التقرير تقيماً لحالة البيئة واتجاهات البيئة وتوقعاتها واطار استجابة السياسات لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.

وقد تم إعداد هذا التقرير من خلال خطة عمل امتدت لسنوات وينتج عنها مجموعة من الاصدارات تمهيدا لاصدار التقرير النهائي. وقد شارك في اعداده اكثر من 250 عالما من أكثر من 70 دولة والمراجعين النظراء والمؤسسات المتعاونة والشركاء. وقد شاركت مصر من خلال وزارة البيئة في اعداد هذا التقرير وبالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدارى).

ويقدم تقرير توقعات البيئة العالمية السادس الاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي حالة البيئة العالمية وكيف تتغير وما العوامل الرئيسية (الإيجابية والسلبية على حد سواء) التي تؤثر على هذه التغييرات؟
- كيف يؤثر الناس وسبل عيشهم على التغيير البيئي من حيث الصحة والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعي والأمن الغذائي والرفاهية العامة ووكي يتأثرون بها؟
- هل يتم توزيع المنافع والمسؤوليات والمخاطر البيئية بشكل عادل عبر مختلف المناطق والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية ؟
- ما هي الاستجابات الرئيسية والسياسة العامة التي اتخذت لتعزيز حماية البيئة والحوكمة على مختلف المستويات؟ ما مدى فعاليتها من حيث تحسين الجودة البيئية وكفاءة الموارد؟
- ما هي المسارات الممكنة والفرص والسياسات الهامة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لتحويل نظام البيئة البشرية العالمي ليصبح أكثر استدامة ويساهم في كوكب سليم للأشخاص الأصحاء؟ ما هي العواقب المحتملة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات إضافية؟

وأجاب التقرير علي هذه الاسئلة في 24 فصل وتم تقسيمهم إلى 4 اجزاء بالاضافة إلى المقدمة كالتالي:

- مقدمة ويتم تقديمها في 4 فصول والتي تتضمن منهجية التقرير والاطار الاقتصادي الاجتماعي الحالي للبيئة العالمية وتكوين التقرير. كما يتناول الفصل الثاني مسببات ومحركات التغيير البيئي وقد ركز هذا الفصل على الزيادة السكانية وزيادة التحضر والتقدم التكنولوجي السريع والتغيرات المناخية والتنمية الاقتصادية كمحفزات للتغيرات المناخية السلبية والايجابية. اما الفصل الثالث فيتناول وضع البيانات والمعارفة في مجال البيئة والمصادر الحالية للبيانات البيئية وتقييمها. وينتهي المقدمة بالفصل الرابع الذي يتناول قضايا المعقدة التي تضم اكثر من قطاع Cross-cutting Issues باستخدام منهج المنظومات systems approach مما يضيف بعد جديد لتحليل القضايا داخل التقرير وقد تم تقسيمها الى 3 قضايا رئيسية وهي "البشر وسبل عيش" وتشمل الصحة والكوارث البيئية والنوع الاجتماعي والتعليم والتحضر، وقضايا "البيئات المتغيرة" وتشمل تغير المناخ والمناطق القطبية والجبلية والمواد الكيميائية والنفايات ومياه الصرف الصحي، وقضايا "الموارد والمواد" وتشمل واستخدام الموارد والطاقة والنظم الغذائية
- الجزء الاول ويتناول يقيم حالة البيئة العالمية ويتضمن 5 فصول ويتناول كل فصل احد الموضوعات التقليدية لتوقعات البيئة العالمية التي تتناول الهواء والتنوع البيولوجي والمحيطات والأراضي والمياه العذبة ويقيم حالة البيئة العالمية فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية المتفق عليها دولياً مثل أهداف التنمية المستدامة وأهداف مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. يستند التقييم إلى التحليلات ومجموعات البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- الجزء الثاني: السياسات والأهداف والغايات والحوكمة البيئية: تقييم لفعاليتها ويتضمن 9 فصول ويقدم تحليلاً لفعالية استجابة السياسات لهذه التحديات البيئية بالإضافة إلى تحليل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بيئية محددة حيث يقدم الفصل العاشر مقدمة منهجية لتقييم فعالية السياسات البيئية اما الفصل الحادي عشر فيعرض اطار نظري لتصميم السياسات بالتطبيق على السياسات البيئية. وتتناول الفصول من 12 إلى 17 نماذج للسياسات في قطاعات الهواء والتنوع البيولوجي والمحيطات والأراضي والمياه العذبة والقضايا المعقدة Cross-cutting Issues حيث يتم تحليل تلك النماذج ومدى نجاحها. وينتهي هذا الجزء بالفصل الثامن عشر ليعرض نتائج تقييم فاعليات السياسات المختلفة مما يلخص لصانعي السياسات ما هو الأفضل للعمل ولماذا بما في ذلك عرض متكاملة لمحددات وقيود فعالية تلك السياسات .

- الجزء الثالث: التوقعات المستقبلية وطرق الوصول إلى كوكب صحي وانااس اصحاء والذي يتكون من 6 فصول. يهدف الجزء الثالث إلى توفير رؤية متكاملة وشاملة للاجابة على تساؤل مهم وهو "هل الاتجاهات المستقبلية المقترحة حاليا ستؤدي إلى تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الطموحة وبالتالي مستقبل أكثر استدامة؟" وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هي التعديلات المطلوب على مستوى السياسات والممارسات لتصويب الاتجاه نحو مسارات التنمية الإيجابية والمستدامة. ويقدم هذا الجزء تقييم للمسارات الحالية للتقدم نحو تحقيق أجندة 2030 وكذلك الوصول إلى عالم مستدام في عام 2050 بالإضافة إلى خارطة طريق جديدة نحو عالم أكثر استدامة.
- الجزء الرابع: البيانات اللازمة والفجوات المعرفية ويتم ناوله في فصل واحد يحدد البيانات والمعرفة المستقبلية اللازمة لتحسين قدرتنا على تقييم الأثار البيئية والمسارات لتحقيق الاستدامة.

وخلص هذا التقرير إلى إطلاق تحذير خطير بشأن تدهور الوضع البيئي بشكل عام على المستوى العالمي وان مجال التدخل للاصلاح قارب على الانتهاء. كما ان الضغط على الموارد يزداد وترتفع معدلات التلوث بفعل النمو السكاني وزيادة التحضر بمعدلات غير مسبوقه مما يهدد سلامة الكوكب وينبأ بحدوث عواقب وخيمه وبخاصة على الدول النامية والمناطق الأشد فقرا.

وان الاجراءات والتدخلات الحالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أو عام 2050 لا تسير على المسار السليم. وان الوضع الحالي للتغير المناخي يشير إلى ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة وازالة كافة العقبات امام تحقيق أهداف اتفاق باريس قبل الوصول إلى المرحلة التي يكون بعدها التدخل مستحيلا.

اشار التقرير إلى أهمية تصحيح المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة باستخدام مسارات معدلة Transformative pathways والتي يجب ان تتضمن (1) رؤى ومنهج مبتكر نحو الاستدامة (2) الابتكار في المجال الاجتماعي والسياسي (3) التخلص التدريجي من الممارسات غير المستدامة (4) اختبار وتجربه السياسات (5) إشراك وتمكين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. وان نجاح تلك التعديلات مرتبط بالعدالة في توزيع المنافع ومراعات المساواه بين الجنسين. كما أكد على أهمية الابتكار والتطور التكنولوجي ولكن في اطار يقلل من اثارها السلبية . وأكد التقرير على ضرورة البدء في اتباع سياسات

مبتكرة في مجال نظم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاعات الغذاء والطاقة ونظم النقل وانتاج المواد الكيميائية.

كما أكد التقرير على أهمية خلق قاعدة مشتركة بين الحكومات وقطاع الخاص والباحثين والمجتمع المدني للاتفاق على التعديلات المطلوبة على مسارات تحقيق التنمية المستدامة في ظل ظروف عدم اليقين.

ودعي التقرير إلى ضرورة تطوير أساليب جديدة للإدارة والحوكمة تعطي أولوية أكبر للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة مع تعزيز المساواة بين الجنسين وتدعم التعليم ورفع الوعي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

وركز التقرير على ضرورة الاستثمار في مجال أنظمة المعرفة بما تشمله من البيانات والمؤشرات والتقييمات وتقييم السياسات ومنصات لتبادل المعارف لتجنب التأثير والتكاليف البيئية غير الضرورية. كما دعي إلى الاستفادة من امكانيات وفوائد ثورة البيانات والمعرفة المستمرة والتحقق من صحة وصلاحيه البيانات اللازمة لدعم التغييرات المقترحة في مسار التنمية المستدامة .

واوضح التقرير ان استخدام التكنولوجيات الحديثة في عمليات الرصد والمتابعة البيئة مثل بيانات الأقمار الصناعية بالاضافة إلى الرصد التقليدي على الارض سوف يسرع من الاستجابة واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من التأثيرات والمخاطر البيئية مثل الأحداث المناخية المفاجئة والشديد.

واشار التقرير إلى ضرورة التطوير في مجال المحاسبة البيئية ومحاسبة الموارد الطبيعية لضمان دمج التكاليف البيئية في عملية صنع القرارات الاقتصادية من أجل الاستدامة.

وقد اشار موقع برنامج الامم المتحدة للبيئة إلى ان العمل لم ينتهي باصدار التقرير ولكن يتم استكماله من خلال مجموعة من التقارير التي تركز على قطاعات او مجالات مختلفة ومثل تقرير توقعات البيئة العالمية للشباب وتوقعات البيئة العالمية للاعمال وتوقعات البيئة العالمية للمدن.

وفيما يلي خلاصه المداخلات وتعقيب المتحدث:

- التقرير لا يتناول قضية أو إشكالية البيئة فحسب، بل يتناول تشابكات البيئة مع القطاعات الأخرى المختلفة.
- من المهم دراسة آثار وانعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على التغييرات المناخية.
- تشير بعض التقارير الحديثة أنه على الرغم من توقيع بروتوكول كيوتو واتفاق باريس، إلا أنه مازالت معدلات الانبعاثات في تزايد مستمر بمعدل يهدد بارتفاع درجات الحرارة نحو 4 درجات بحلول عام 2100.
- من الضروري دراسة وتقييم تجربة التعامل مع طبقة الأوزون للاستفادة منها.
- يفتقد التقرير الوصول إلى استنتاجات رئيسية يمكن البناء عليها أو اتخاذ قرارات بشأنها، كما يغلب على التقرير الطابع الوصفي أكثر من التحليلي.
- ينبغي دراسة الموضوعات التي تعرض لها التقرير بصورة منظومية وفهم العلاقات والترابطات البينية بين مكونات المنظومة المختلفة.
- يعاب على النظام الاقتصادي العالمي إغفاله الآثار السلبية على البيئة وتغليب حافز الربح فوق كل اعتبار، وهو ما يفسر استمرار بعض الصناعات الضارة كصناعة الدخان على سبيل المثال.
- لم يعد كافياً الحديث حول ظلم الدول المتقدمة للدول النامية وافتقار العدالة بينهما وتحمل حكومات وشعوب الدول النامية الآثار الضارة لممارسات الدول المتقدمة، وإنما أصبح الأمر جد وخطير ويتطلب زيادة الوعي حول هذه الآثار الضارة وما تمثله من تهديد واضح وصریح لكوكب الأرض والبشرية جمعاء.

- لا بد من الإشارة إلى وضع الدول النامية وكيفية مواجهة الآثار البيئية الضارة التي تتعرض لها، وعدم الاكتفاء بالحديث فقط عن الدول المتقدمة.
- هل هناك تناقض عند الحديث عن حدوث تعافي طبقة الأوزون على الرغم من وجود زيادة في موجات الهواء ونسبة ثاني أكسيد الكربون؟
- ينعقد حالياً مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP25 في مدينة مدريد ، لدراسة كيفية مواجهة سياسات الولايات المتحدة تجاه قضية التغير المناخي وبحضور رئيسة مجلس النواب الأمريكي ومن المهم متابعة نتائجه.
- التأكيد على عدم وجود تناقض بين مؤشرات التغيرات المناخية ومؤشرات معالجة طبقة الأوزون، فبعض الغازات كغازي الكلور والبروم يعتبران سبباً أساسياً لتآكل طبقة الأوزون، أما بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكربون و بعض الملوثات الأخرى تؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري، وذلك كما ورد بتقرير (IPCC) Inter-governmental Panel on Climate Change.
- تأكيد إدارة المعهد على الترحيب بكل الأفكار والمقترحات التي وردت في النقاش، والتشديد على أهمية أن يتم مناقشتها داخل اجتماعات المراكز العلمية وأن تنعكس في برامج عمل المراكز للعام الأكاديمي القادم بالتشارك مع الشركاء الأساسيين.